

الاجتماعات الحكومية السنوية.. نموذج رياضي لفريق واحد نحو مستقبل واعد





إعداد: راشد النعيمي

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات التي تنطلق اليوم وتستمر يومين في العاصمة أبوظبي، نقطة تحول بارزة في العمل الحكومي، وترسخ نهجاً وطنياً شاملاً يُعلي أهمية روح الفريق الواحد، ويقوم على تكامل الطاقات الوطنية لتعزيز العمل الحكومي، والارتقاء بمكانة الدولة في المؤشرات العالمية. كما أنها حدث بارز يعزز منظومة العمل الوطني المشترك، ويعكس النهج الحضاري والفكر الاستراتيجي المتميز لقيادتنا الرشيدة، في إرساء دعائم تحقيق الرؤية التنموية.

وتصدر عن هذا التجمع السنوي، منظومة متكاملة من المخرجات والمبادرات الوطنية والتنمية المهمة التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق جودة الحياة في دولة الإمارات، بما يمكن فئات المجتمع كافة، ويسهم في إعداد كوادر وطنية واعية بمتطلبات المرحلة المقبلة.

وقال صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في الاجتماع الماضي: إن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تمثل إطاراً مهماً لمراجعة مسيرة العمل الحكومي والبحث في آليات تطويره وتحديثه واستشراف مستقبله. وارتكزت أهم مقومات نجاح دولة الإمارات على العمل المشترك الذي تتكامل فيه الجهود وتتجسد روح الفريق، لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا نحو المستقبل.

وأضاف أن أحد مقومات نجاح دولة الإمارات، ارتكز على الإيمان الراسخ بمحورية العمل المشترك الذي تتكامل فيه الجهود وتتجسد فيه روح الفريق. والاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات تعكس هذه الرؤية التي تتبناها قيادة الدولة، وتعمل على ترسيخها في كل المجالات.

وقال: إن الاجتماعات تؤكد وحدة الرؤى والأهداف وتكامل الجهود، لمواصلة مسيرة الإمارات المباركة التي أطلقها

الآباء المؤسسون، وصولاً إلى تحقيق أهدافنا الوطنية السامية. ونحن على ثقة بأن فريق عمل حكومة الإمارات قادر على ترسيخ هذه التجربة وتطويرها، لما فيه الخير لشعب دولة الإمارات

وأكد سموه، أنها تمثل إطاراً سنوياً فاعلاً لمراجعة مسيرة العمل الحكومي والبحث في آليات تطويره وتحديثه، خاصة أن الإمارات دولة رائدة دولياً في استشراف مستقبل الحكومات

وأكد صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن الاجتماعات السنوية ترسخ التزام جميع المؤسسات والهيئات الحكومية اتحادياً ومحلياً، بتنفيذ رؤية وتوجيهات صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد، التي تضمن تحقيق الرخاء والاستقرار للوطن والمواطن، ورفع جودة الحياة لأبنائه، ومواصلة ازدهار مجتمعنا، وتدعم تنافسية دولة الإمارات إقليمياً وعالمياً في مختلف مؤشرات التنمية، وتعزز جاهزية الأجيال للمستقبل بفرصه وتحدياته ومتغيراته، ليكون مستقبل وطننا ومستقبل أبناء الإمارات دائماً أفضل بمشيئة الله، وبرؤية محمد بن زايد، وبكفاءات واجتهاد وعمل أبنائنا في الميادين كافة

اجتماعات 2023

وخلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء الأخير الذي عقد في قصر الوطن بأبوظبي، قال صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد «ترأست اجتماعاً لمجلس الوزراء بقصر الوطن بأبوظبي، أقررنا خلاله خطة الاجتماعات السنوية، التي تضم الوزارات والهيئات الاتحادية والمجالس التنفيذية والدوائر المحلية، وأهم 500 شخصية حكومية في الدولة، وستعقد في السابع من نوفمبر

وأضاف أن الاجتماعات هي المنتدى الوطني الأكبر لأصحاب القرار في الدولة، وتمثل وقفة لتقييم أنفسنا ومراجعة إنجازاتنا وتشخيص أولوياتنا القادمة، للعمل ضمن فريق الوطن الواحد تحقيقاً لتطلعات شعبنا

وتتضمن الدورة الحالية التي تعقد بين 7 و8 نوفمبر 2023، مناقشة توجهات حكومة دولة الإمارات واستعراض أبرز بين 30 «COP28» مخرجات المبادرات والبرامج التي أطلقت، والاطلاع على الاستعدادات النهائية لاستضافة مؤتمر نوفمبر و12 ديسمبر 2023

وستركز اجتماعات هذا العام، على مجموعة من المحاور والموضوعات الرئيسية ضمن منظومة عمل مشتركة وموحدة، تشمل الاقتصاد والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، والإسكان، والهوية الوطنية، والتوطين، والصحة، والأمن الغذائي، وغيرها من الملفات الاستراتيجية التي تعكس توجهات دولة الإمارات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات القادمة

محطة وطنية

وتعدّ الاجتماعات محطة وطنية سنوية تهدف إلى جمع الجهات الاتحادية والمحلية كافة، والفعاليات الوطنية لمناقشة التحديات التنموية الحالية، ووضع تصور تنموي لمستقبل دولة الإمارات وصولاً إلى مؤيبتها 2071 وتمثل منصة مهمة أيضاً، لمناقشة التوجهات الرئيسية للدولة وإطلاق المشروعات التنموية بصورة متكاملة، تحقق الأهداف الاستراتيجية بالعمل المتناغم بين الجهات الاتحادية والمحلية، ما يسهم في تعزيز ريادة الإمارات في كثير من المجالات

وكان مجلس الوزراء قد اعتمد عقد تجمع وطني سنوي، تحت مسمى «الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات»، برئاسة صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وحضور الحكومات المحلية كافة، ممثلة بمجالسها التنفيذية، وبمباركة صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

تهدف الاجتماعات إلى توحيد العمل الحكومي منظومةً واحدةً اتحادياً ومحلياً، ومناقشة المواضيع التنموية سنوياً، وعلى كل المستويات الحكومية، بحضور متخذي القرار، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة، وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071.

عمل مشترك

وتجتمع المؤسسات الحكومية وفرق العمل الوطنية في الاجتماعات، لمناقشة الأفكار وتقييم المشاريع الوطنية والتنموية، وإطلاق المبادرات المستقبلية في القطاعات كافة، وترسيخ العمل الحكومي المشترك بين الجهات والمؤسسات في الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، عبر الاجتماعات السنوية التي تجسد منصة وطنية يلتقي خلالها نحو 500 مسؤول، لتوحيد الجهود وتعزيز العمل التكاملي في الدولة، بما يدعم مسيرة الإمارات في بناء نموذج مرّن للحكومات يتكيّف مع المتغيرات والمستجدات العالمية.

ومنذ انطلاقتها عام 2017، تحولت الاجتماعات بتوجيهات القيادة الرشيدة، الى فرصة لتوحيد الجهود والطاقات، وإطلاق المبادرات النوعية الرائدة والخطط الوطنية التنموية والاستراتيجيات الشاملة التي توطد ريادة دولة الإمارات، وتزيد جاذبيتها التنافسية ومكانتها الدولية، وترتقي بقدرات شعبها وتستجيب لأولوياته، ولتعزيز مكتسباتنا الوطنية والارتقاء بمستويات الأداء والإنتاجية والتميز في الخدمات المقدمة لمواطني الدولة والمقيمين على أرضها، عبر الحلول القائمة على المعرفة والابتكار التي تستشرف المستقبل واحتياجاته.

مخرجات نوعية

واكتسبت الدورة الأخيرة من الاجتماعات السنوية 2022، وجاءت ترجمة لتوجيهات صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد، وصاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد، أهمية استثنائية، نظراً لمخرجاتها النوعية، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ومستوى التنمية.

ومثلت المشروعات الاستراتيجية التي أطلقت والقرارات والرؤى التي نوقشت، بوصلة عمل وطني استراتيجي لاستكمال مسيرة البناء والتطوير وضمان مستقبل واعد للأجيال القادمة.

وحظيت الدورة الجديدة بأهمية بالغة، كونها الأولى بعد إتمام دولة الإمارات عامها الخمسين، لتكون نقطة انطلاق نحو العقد المقبل، عبر مواصلة العمل على تطوير آليات ومنهجيات العمل الحكومي، وفق ثقافة مؤسسية تقوم على الاستباقية والمرونة والتكامل والواقعية على المستويين الاتحادي والمحلي.

حضر الاجتماعات قادة الدولة ونحو 500 شخصية حكومية اتحادية ومحلية، شكلت نقطة الانطلاق في مسيرة الدولة نحو العقد المقبل، وعززت تكامل الجهود الوطنية اتحادياً ومحلياً، وكرست العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق رؤى القيادة في الارتقاء بجودة الحياة في دولة الإمارات. وشهدت الاجتماعات إطلاق مشاريع استراتيجية تشكل خريطة

طريق تنمية خلال المرحلة المقبلة. وناقشت ملفات حكومية تحظى بأولوية في فكر القيادة بما يتواءم مع مستهدفات
مئوية الإمارات 2071

وأرخت «نحن الإمارات 2031» التي أطلقت بحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، خلال فعاليات
الاجتماعات السنوية لمرحلة جديدة من مسيرة النماء والازدهار المستدام، وتشكل رؤية جديدة وخطة عمل وطنية
تستكمل عبرها دولة الإمارات مسيرتها التنموية للعقد القادم ونحو الخمسين عاماً المقبلة

وتكتسب أهميتها من كونها تشكل برنامجاً تنموياً متكاملًا للسنوات العشر المقبلة، وخريطة طريق واضحة لمختلف
الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية وشركات القطاع الخاص، ضمن مقاربة وطنية تعزز دولة الإمارات
وجهة اقتصادية واحدة، وستسهم في تعزيز مكانتها شريكاً عالمياً ومركزاً اقتصادياً جاذباً ومؤثراً، إلى جانب إبراز
النموذج الاقتصادي الناجح للدولة، والفرص التي توفرها لجميع الشركاء العالميين

دعم المواطنين

كما اكتسبت الدورة الأخيرة، أهميتها في أنها شهدت إعلان زيادة دعم رواتب المواطنين في القطاع الخاص
والمصرفي، وتوسيع القطاعات والتخصصات المشمولة، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله،
ودعم صاحب السمو نائب رئيس الدولة، وأعلن سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس
مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية، هذا القرار الذي يهدف
للحفاظ واستقطاب أكبر عدد من الباحثين عن عمل من المواطنين وتشجيعهم على خوض تجارب العمل ضمن
مؤسسات القطاع الخاص والمصرفي بكل مجالاته

وسيسهم التحديث في بناء شركات ودعم أكثر من 170 ألف مواطن منتفع في القطاع الخاص والمصرفي خلال
الخمسة أعوام القادمة، وهو يشمل جميع الموظفين بغض النظر عن تاريخ التحاقهم بالعمل، عينوا قبل أو بعد إطلاق
برنامج «نافس» الذي كان بتاريخ 13 سبتمبر 2021

واشتملت قرارات دعم التوطين في القطاع الخاص والمصرفي شمولية الدعم لجميع المواطنين في القطاع الخاص قبل
إطلاق «نافس» وبعده، وتقديم علاوة مالية في جميع الوظائف والتخصصات والمؤهلات الدراسية للذين يتقاضون
راتب 30 ألف درهم فما دون، وفق المؤهل الدراسي